الدورة العشرون، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
مداخلة شفهية: حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بالحق في التجمع وتكوين الجمعيات
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - ٢١ يونيو ٢٠١٢
تلقيها: السيدة/ ليلى مطر

شكرًا سيدتي الرئيسية،

يرحب مركز القاهرة بأول تقرير للمقرر الخاص المعني بالحق في التجمع وتكوين الجمعيات. حيث كان التكليف بإعداد هذا التقرير- من جانب المجلس- في سبتمبر ٢٠١٠ إجراءً مستنيرًا. فلقد شهدنا طوال السنة ونصف الماضية عودة عالمية للاحتجاجات السلمية التي طالبت بالإصلاح الديمقراطي، ترسيخ مبدأ المحاسبة والعدالة الاقتصادية. وفي مواجهة تلك الاحتجاجات السلمية، سارعت الحكومات حول العالم بسن القوانين واللوائح بهدف تقييد قدرة المواطنين على ممارسة حريتهم في التجمع؛ ولطالما ردت أجهزة أمن الدولة على تلك الاحتجاجات السلمية باستخدام القوة المفرطة والاعتقال التعسفي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من تلك التهديدات، بداية من شوارع نيويورك ووصولاً إلى المدن الصغرى في الصين، واصل المواطنون التجمع سوياً للمطالبة بحقوقهم. وفي المنطقة العربية، واجهت الأنظمة الديكتاتورية القمعية تحديات لم يسبق لها مثيل تتمثل في الاحتجاجات السلمية، والتي تمت مواجهتها بوحشية بالغة تقريباً في جميع البلدان التي وقعت فيها تلك الاحتجاجات، مما أدي إلى انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان والتي غالباً ما كانت تصل –في بعض الحالات- إلى جرائم ضد الإنسانية. وحتى اللحظة التي نتكلم فيها، يواصل عشرات الآلاف الاحتجاج بطريقة سلمية من أجل الإصلاح الديمقراطي في مصر والبحرين، ومؤخرًا في السودان علي مدار الأيام القليلة الماضية.

وخلال المدة نفسها، شهدنا أيضاً تنامي عالمي لم يسبق له مثيل للقيود الحكومية على حرية تكوين الجمعيات، حيث تواجه منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان تصعيداً سريعاً للقمع وتقلصاً متزايداً في المساحة المتاحة لممارسة أنشطتها. ومرة أخرى، بذلت الحكومات في المنطقة العربية قصارى الجهود في القمع، مع فرض حظر فعال على أي شكل من أشكال وجود منظمات حقوق إنسان مستقلة في العديد من الدول. فعلى سبيل المثال، في مصر –على النحو الوارد في التقرير المقدم من المقرر الخاص– هناك حالياً إجراءات صارمة من قبل الحكومة لم يسبق لها مثيل تهدد وجود واحد من أعرق المجتمعات المدنية في العالم العربي.

وفي هذا السياق، تمثل حماية وتعزيز حرية التجمع وتكوين الجمعيات الخطوط الأمامية للكفاح من أجل حقوق الإنسان؛ وقدرتنا على المحافظة على تلك الحريات ودفعها إلى الأمام ستقرر بشكل كبير مستقبل حركة حقوق الإنسان في المنطقة العربية وفي الدول حول العالم. فللأسف، غالباً ما يتم التعامل مع الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات على المستوى الوطني والدولي على أنها حقوق من "الدرجة الثانية" وحريات "تسمح" بها الحكومة، بدلاً من أن تكون حقوقاً غير قابلة للتنازل عنها ويجب دائماً توفيرها وحمايتها.

تشكل التوصيات التي وردت في تقرير المقرر الخاص المعني بحرية التجمع وتكوين الجمعيات خطوة أولى هامة للانتقال بعيداً عن هذا النموذج الغاية في التقييد، ونحن نحث الحكومات على إدراج تلك التوصيات في تشريعاتها وسياساتها الوطنية والدولية. وعلى وجه الخصوص، التوصية المقدمة من السيد/ كياي بأن الحكومات ينبغي أن تتبنى نهج "الإخطار"، في مقابل نظام الموافقة، حال التعامل مع حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وهي توصية غاية في الأهمية لضمان تعزيز تلك الحريات وحمايتها على المدى الطويل. وهناك أيضًا توصية مهمة جداً قدمها السيد/ كياي للأمم المتحدة بشأن وضع مجموعة من المبادئ الإرشادية لحرية التجمع. فعلى الرغم من أن هناك عدة هيئات إقليمية على مستوى الحكومات قد توسعت في تلك الأنواع من المبادئ، لا تزال الأمم المتحدة تفتقر إلى تلك الأنواع من الأدوات. لذا ينبغي بذل جهد متضافر لضمان وجود إطار قوي من أدوات التنفيذ ومعايير وضع السياسات تضعه الأمم المتحدة من أجل حرية التجمع، وضمان إدراج تلك الأدوات والمعايير في أعمال مختلف هيئات الأمم المتحدة بما في ذلك البعثات والمكاتب القطرية.

كما نرحب أيضاً بتقديم التقرير لـــــ"الممارسات المثلى"، لكننا ننوه لوجوب بذل المزيد –خاصة في مجال حرية التجمع والاحتجاجات السلمية– من أجل التعريف بأفضل الممارسات وضمان تنفيذها، بما في ذلك تلك الممارسات في مجال الشركات التجارية الخاصة ونفاذ القانون. ونحن نهنئ المقرر الخاص على تقريره الأول، ونتطلع إلى العمل معه على تحقيق مهمته الهامة.

شكراً سيدتي الرئيسة